في مواضع ويستدل به في كل باب بإسناد آخر ويستخرج منه معنى يقتضيه الباب الذي أخرجه فيه وقلما يورد حديثا في موضعين بإسناد واحد ولفظ واحد وإنما يورده من طريق أخرى لمعان يذكرها منها أنه يخرج الحديث عن صحابي ثم يورده عن صحابي آخر والمقصود منه أن يخرج الحديث عن حد الغرابة **ومنها** أنه صحح أحاديث على هذه القاعدة يشتمل كل حديث منها على معان متغايرة فيورده في كل باب من طريق غير الطريق الأول فربما يعتقد من يرى ذلك من غير أهل الصنعة أنه تكرار وليس كذلك لاشتماله على فائدة زائدة فقد اتضح أنه لا يعيد إلا لفائدة حتى لو لم يظهر لإعادته فائدة من جهة الإسناد ولا من جهة المتن لكان ذلك لإعادته لأجل مغايرة الحكم التي تشتمل عليه الترجمة الثانية موجبا لئلا يعد تكرارا بلا فائدة **وسبب** اختلاف نسخه في التقديم والتأخير ما ذكره أبو الوليد الباجي قال استنسخت كتاب البخاري من أصله الذي كان عند الفربري فرأيت أشياء لم تتم وأشياء مبيضة منها تراجم لم يثبت بعدها شيئا ثم تراجم وأحاديث لم يترجم لها فأضفنا بعض ذلك إلى بعض **قال الباجي** ومما يدل على صحة ذلك أن رواية المستملي والسرخسي والكشميهني وأبي زيد المروزي مختلفة بالتقديم والتأخير مع أنهم استنسخوها من أصل واحد وإنما ذلك بحسب ما قدر كل واحد منهم فيما كان في طرة أو رقعة مضافة أنه من موضع ما فأضافه إليه ويبين ذلك أنك تجد ترجمتين وأكثر من ذلك متصلة ليس بينهما أحاديث هـ **قال** الحافظ ابن حجر وهذه قاعدة حسنة يفزع إليها حيث يتعسر الجمع بين الترجمة والحديث وهي مواضع قليلة هـ **وقد** يبحث في هذا بأن الكتاب قرئ على مؤلفه وعليه فلا يعول عليه إلا ما ثبت مقروءا فتكون العبرة بالرواية لا بالمسودة **ثم إن** التراجم الواقعة فيه

تكون

تكون كما هي وضعية وفي الكلام عن أن تكون الترجمة دالة بالمطابقة لما يورد في مضمنها وإنما فائدتها الإعلام بما ورد في ذلك الباب من غير اعتبار لمقدار تلك الفائدة كأنه يقول هذا الباب الذي فيه كيت وكيت **وقد** تكون الترجمة بلفظ المترجم له أو ببعضه أو بمعناه وقد يأتي من ذلك ما يكون في لفظ الترجمة احتمال لأكثر من معنى واحد فيعين أحد الاحتمالين بما يذكر تحتها من الحديث وقد يوجد فيه عكس ذلك بأن يكون الاحتمال في الحديث والتعيين في الترجمة والترجمة هنا بيان لتأويل ذلك الحديث نائبة مناب قول الفقيه مثلا المراد بهذا الحديث العام الخصوص أو بهذا الحديث الخاص العموم ويأتي في المطلق والمقيد نظير ما ذكر في العام والخاص وكذا في شرح المشكل وتفسير الغامض وتأويل الظاهر وتفصيل المجمل **وهذا** الموضع هو معظم ما يشكل من تراجم البخاري ولذا اشتهر من قول جمع من الفضلاء فقه البخاري في تراجمه وأكثر ما يفعل ذلك إذا لم يجد حديثا على شرطه في الباب ظاهر المعنى في المقصد الذي يترجم به ويستنبط الفقه منه **وقد** يفعل ذلك لغرض شحذ الأذهان في إظهار مضمره وكثيرا ما يفعل هذا الأخير حيث يذكر الحديث المفسر لذلك في موضع آخر متقدما أو متأخرا فكأنه يحيل عليه ويومئ بالرمز والإشارة إليه وكثيرا ما يترجم بأمر ظاهر قليل الجدوى لكنه إذا حققه المتأمل أجدى هـ

فصل في ذكر المؤلف وذكر بعض فضائله الشهيرة والرواة عنه وفضيلة الكتاب تقتضي فضيلة مؤلفه

فمؤلفه إمام الحفاظ بلا نزاع، خاتمة الجهابذة النقاد بلا دفاع، شيخ الحديث وطبيب علله في القديم والحديث، الحافظ الذي لا يغيب عنه شاردة والضابط الذي استوت لديه الطارفة والتالدة **أبو عبد الله محمد بن إسماعيل**

Copyright © King Saud University